



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة القادسية  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم المالية والمصرفية

# اثر الهيكل التمويلي على بعض المؤشرات الاقتصادية

بحث تقدمت به الطالبة

**اسراء حمزة جابر**

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المالية والمصرفية  
كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد- قسم المالية  
والمصرفية

اشراف

**أ.د. حسن سامي عريبي**

2019 م

1440 هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ وَقُلْ رَبِّ اَدْخِلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ وَّاَخْرِجْنِيْ مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاَجْعَلْ لِّيْ مِنْ لَّدُنْكَ سُلْطٰنًا نَّصِيْرًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الاسراء (( الآية 80 ))

# الإهداء

إلى

من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى

من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة

إلى

من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى

من أرضعتني الحب والحنان

إلى

رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض

(والدي الحبيبة)

إلى

القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي )

# الشكر والامتنان

إلى

من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات  
والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون  
يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر،  
وأخص منهم

الدكتور المشرف. حسن سامي

## المحتويات

رقم الصفحة	العنوان	ت
أ	الآية	(1)
ب	الاهداء	(2)
ج	الشكر والامتنان	(3)
د	المحتويات	(4)
1	المقدمة	(5)
3 – 2	المبحث الاول/ منهجية البحث	(6)
8 – 4	المبحث الثاني/ ماهية الهيكل التمويلي و أهم محدداته	(7)
11 – 9	المبحث الثالث / الجانب التطبيقي	(8)
14 – 12	المصادر والمراجع	(9)

## المقدمة:

لقد هدفت دراسة البحث الى المحافظة على الأموال بتميتها واستثمارها أحد مهام الشركات والمؤسسات الاقتصادية، وكان جمع العينات للدراسة يعتبر المصادر الذاتية لا تكفي لتمويل عمليات التنمية والاستثمار، كما أنها لا تجذب كل فئات أصحاب الأموال التي ترغب في استثمار أموالها، فقد ظهرت الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجية والتي يمكن من خلال أدواتها جذب أكبر قدر من المدخرات لاستثمارها وتم استخدام  $R$  و  $R_1$  و  $T$  و  $T_1$  باستخدام الدراسات السابقة، ويجب أن تتنوع وتتعدد أدوات التمويل الخارجية لتتناسب مع رغبات المستثمرين من حيث درجة المخاطرة وآجال التمويل ومجالاته من ناحية، ومع طبيعة العمليات والمشروعات الاستثمارية للشركات المصدرة لهذه الأدوات من ناحية أخرى.

وتختلف أدوات التمويل من أدوات التمويل التقليدية القائمة على نظام الفائدة، حيث تقوم الأولى على المشاركة في الربح والخسارة طبقا لقاعدة الغنم بالغرم والكسب بالخسارة، في حين تقوم الثانية على الفائدة الثابتة والمحددة مقدما.

لذا جاءت الدراسة بثلاثة مباحث تتناول الاول فيها منهجية البحث وتناول الثاني الاطار النظري وركز المبحث الثالث على الجانب التطبيقي للدراسات لتنتهي الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات.

## المبحث الاول

### منهجية البحث

#### أهمية البحث:

يعتبر قطاع التأمين من بين القطاعات الرائد في الاقتصاد العالمي، و ذلك كوها تدفع بعجلة الاقتصاد نحو التطور و الازدهار و يظهر هذا التأثير خاصة في الدول المتقدمة، فكل المؤسسات ترى فيه مصدرا للأمان لأنه يحميها من التعثرات و المخاطر التي يمكن أن تصادفها، و هذا ما دفع بالمحللين والباحثين بالاهتمام بهذا القطاع، و من أجل ضمان إستمراريته قامت الدول بفرض أنظمة رقابية تقوم بمساعد شركات التأمين في تحسين أداءها المالي، و هذا عن طريق التركيز على الجوانب التي يمكن أن تؤثر عليه من بعيد أو قريب، و من بين أهم الجوانب التي قامت بالتركيز عليها هي الهيكل التمويلي. لقد أصبح موضوع الهيكل التمويلي مسألة مهمة و هذا كونه شديد الارتباط بمصير الشركة. لذا سنحاول في هذه الدراسة الربط بين الهيكل التمويلي والأداء المالي لشركات التأمين و ذلك لتوضيح الأثر الذي يخلفه و هذا عن طريق تطبيق بعض المؤشرات و النسب المالية على القوائم و الوثائق المالية للشركة.

#### هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق المقاصد ومنها ، بيان أثر تطبيق منهج التمويل التقليدي على قائمة الدخل والمركز المالي للوحدات الاقتصادية ، وتقويم هيكل وأدوات التمويل التقليدية ، وبيان أثر تطبيق منهج التمويل على قائمة الدخل والمركز المالي للوحدات الاقتصادية.

## مشكلة البحث:

يعد اثر الهيكل التمويلي على بعض المؤشرات الاقتصادية اذ اهمية بالغة على الأداء المالي للشركات والمؤسسات الاقتصادية ، ماهي العوامل التي تحدد هيكل تمويلي معين خاصة بالمؤسسات الاقتصادية ؟ وما هي أهم العوامل التي يجب مراعاتها للوصول إلى أداء مالي جيد؟ كيف يمكن للشركات الاعتماد على الاستدانة لتعظيم أرباحها؟ وتتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الآتي :

هل هناك اثر معنوي الهيكل التمويلي للشركات عينة الدراسة ممثلة بنسبة المديونية على النتائج المحلي.

## خطة البحث:

تم تخطيط البحث بحيث يقع في مبحثين رئيسيين على النحو التالي، المبحث الأول: طبيعة هيكل ومصادر وأدوات التمويل مع دراسة مقارنة بالمنهج الوضعي ، والمبحث الثاني: أثر تطبيق التمويل الوحدات الاقتصادية على الربحية والنمو.

## الفرضيات:

ان الشركات متباينة فيما بينها و لكل شركة هيكل تمويلي خاص بها الا أنه يمكن أن يتشابه في بعض العناصر ، ويجب مراعاة اختلافات التوازن المالي فهي تقف في طريق اختيار الشركة للهيكل المالي المناسب لها، وتزداد قيمة الشركة بزيادة اعتمادها على الاستدانة، وفقاً لما جاءت به مشكلة الدراسة ، يمكننا افتراض الآتي:

هناك اثر معنوي للهيكل التمويل ممثلاً بالمديونية على الناتج المحلي الاجمالي للشركات عينة الدراسة.



## المبحث الثاني

### اولاً/ ماهية الهيكل التمويلي و أهم محدداته

الهيكل التمويلي أهمية بالغة في تحديد مسار شركة التأمين و ذلك لأنه تبني على أساسه أهداف معينة تابعة لنشاط الشركة. و منه يجب توضيح المعنى الحقيقي للهيكل التمويلي و هذا ما جاء به هذا المطلب.( ايمان ، 2010 : 82 )

### الفرع الأول

#### مفهوم الهيكل التمويلي

هناك تعاريف متعددة للهيكل التمويلي و نذكر منها ما يلي:

يقصد بالهيكل المالي كيفية قيام المؤسسة بتمويل مختلف أصولها من موارد داخلية وخارجية ، و هو يختلف عن هيكل رأس المال الذي يمثل التمويل الدائم للمؤسسة و الذي يتكون عادة من قروض طويلة الأجل و الأموال الخاصة و تستبعد القروض قصيرة الأجل و من هنا فهيكّل رأسمال المؤسسة هو جزء من هيكلها المالي .

يقصد بالهيكل المالي الجزء الخاص بالأموال الخاصة والاستدانة المالية والمتمثلة في

الموارد الدائمة . ( لزعم ، 2012 : 31 )

**يعرف (الهندي، 1989م)** الهيكل المالي بأنه تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، وتشتمل على كافة العناصر التي تتكون منها مكونا الخصوم، سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، بينما يعرفه الميداني، (1999) هو كيفية تمويل إجمالي موجودات استثمارات الشركة، ويتمثل ذلك بالجانب الأيسر للميزانية، أي جانب المطلوبات وحقوق المساهمين الذي يبين كافة وسائل التمويل الذي تستخدمه الشركة، وهنا يفرق الميداني بينه وبين هيكل رأس المال الذي يتعلق بمصادر التمويل طويلة الأجل والدائمة، كالديون طويلة الأجل، والأسهم العادية، والأرباح المحتجزة. (توفيق جميل احمد ؛ شريف علي ، 1980 : 388 )

## ثانياً/ أهم محددات الهيكل التمويلي

يتأثر قرار الشركة في اتخاذ الهيكل المالي المناسب بعدة محددات نلخصها فيما يلي:

(شلاش ، 2008 : 55)

### أولاً : حجم المؤسسة

حجم المؤسسة يزيد من قدرتها على التوسع بالاقتراض حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن لحجم المؤسسة تأثير على نسبة الاقتراض داخل الهيكل المالي، وقد قدمت هذه الدراسات عدة أسباب لوجود علاقة إيجابية بين حجم المؤسسة والمديونية، أولهما أن احتمالات الإفلاس تنخفض في المؤسسات ذات الحجم الكبير، كما أن المؤسسات الكبيرة تملك الإمكانية أكثر في اللجوء إلى الأسواق المالية وتستطيع الاقتراض بشروط أيسر، على عكس المؤسسات صغيرة الحجم تعتمد على التمويل المقترض بشكل أساسي .

(الحنوي ، 2000 : 270)

وبهذا فإن حجم المؤسسة يلعب دوراً كبيراً في مقدرتها على الاقتراض أو الاعتماد على المصادر الداخلية، فالحجم يظهر ضمن العوامل التي لها أثر على نسبة الاستدانة وهو السبب الذي يجعل المؤسسات الصغيرة تتجه أكثر .إلى الاقتراض قصير الأجل أما ما يدفع المؤسسات كبيرة الحجم إلى التنوع أنها تتعرض لدرجة مخاطر أقل وهو ما يخلق لديها الدافع لزيادة الأموال المقترضة، حيث كشفت بعض الدراسات عن عدم وجود علاقة بين حجم المؤسسة ونسبة الاقتراض وتبريرهم في ذلك أن هناك علاقة لكن ضعيفة.

### ثانياً : هيكل الأصول الضمانات

طبيعة موجودات المؤسسة (هيكل الأصول) يؤثر بأشكال مختلفة على قرار اختيار المؤسسة لمصادر تمويلها أي أن نوع الأصول التي تمتلكها المؤسسة الاقتصادية يتدخل في تحديد بنية هيكلها التمويلي، فكلما كانت حصة الأصول الملموسة (المادية ) التي يمكن

استخدامهما كضمان ذات أهمية في المؤسسة، كلما كان المقرضون على استعداد لمنح قروض أكثر فالمؤسسات التي تتميز بأن أصولها الثابتة تعيش لفترة طويلة، وخاصة في حالة أن الطلب على منتجاتها مؤكد إلى حد كبير، تستخدم القروض طويلة الأجل المكفولة بضمانات معينة بدرجة كبيرة ؛ ومن ناحية أخرى فإن الشركات التي تتكون أغلبية أصولها من ذمم ومخزون، والتي تتوقف قيمتها تتوقف قيمتها على استمرار تحقيق الشركة للأرباح، تعتمد بصفة أساسية على القروض قصيرة الأجل وإن كانت تستخدم أيضا القروض طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة آخر الدراسات تشير على وجه التحديد إلى وجود علاقة ايجابية بين هيكل الأصول والديون طويلة الأجل، ووجود علاقة سلبية بين هيكل الأصول والديون قصيرة الأجل. (عيساوي ، 2015 : 4)

### ثالثا : المردوديات

إن تأثير معدل مردودية المؤسسة على نسبة الاستدانة بالهيكل المالي كان محل اهتمام العديد من النظريات المفسرة للسلوك التمويلي، فارتفاع مستوى المردودية يعطي المؤسسة قدر أكبر من المرونة في تغطية التزاماتها المالية حيث من منطلق نظرية الالتقاط التدريجي للتمويل تلجأ المؤسسة للاستدانة في حالة عدم كفاية الموارد الداخلية والمتمثلة أساسا في المردودية، أولا إلى التمويل الذاتي، ثم بعد ذلك إلى القروض وفي الأخير إلى إصدار الأسهم من أجل تمويل استثماراتها، فالمؤسسات الأكثر مردودية تعتمد بشكل أكبر على التمويل الذاتي، ومن ذلك تكون هناك علاقة عكسية بين المردودية و المديونية أما من منظور نظرية عدم تناظر.

## ثالثاً/ مفهوم الأداء والهيكل التمويلي

تسعى مختلف الشركات إلى الحصول على التمويل الجيد و الملائم لنشاطها، من أجل تحقيق أهدافها المرسومة (أداء مالي جيد) و منه سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد بعض المفاهيم حول الأداء المالي و الهيكل التمويلي. (الياس ، 2006 : 40 )

### المطلب الأول

#### ماهية الأداء المالي و أهم مؤشرات

يعد الجانب المالي في المؤسسات المالية ذو أهمية بالغة فهو يعكس مدى تحقيق المؤسسة الأهداف المرجوة و يمكن تحديد مفهوم الأداء المالي في هذا المطلب.

(كانش ، 2013 : 26 )

### الفرع الأول

#### مفهوم الأداء المالي

يعبر الأداء المالي عن تعظيم للنتائج و ذلك من خلال تحسين المردودية و يتحقق ذلك بتدفئة التكاليف و تعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط و الطويل بغية تحقيق التراكم في الثروة و الاستقرار في مستوى الأداء . و يعرف على أنه الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو أداء أسهمها في السوق في يوم محدد و فترة معينة • يمكن وصف الأداء المالي على أنه جميع نتائج الأنشطة لمنظمة أو منشأة خلال فترة زمنية معينة. . و يعرف على أنه قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و القصير من أجل تشكيل ثروة.(كانش ، 2013 : 28 )

و مما سبق أمكننا أن نعرف الأداء المالي على أنه وسيلة للتعرف على مدى نجاعة  
الوضع المالية للشركات و ذلك عن طريق استخدام نسب و مؤشرات مالية توصلنا إلى  
مدى تحقيق الأهداف المرجوة. (خضير محمد ، 2013 : 39 )

## الفرع الثاني

### أهم أهداف الأداء المالي

#### للأداء المالي عدة أهداف:

الهدف الأول والأساسي هو معرفة الوضع المالية لشركات التأمين مقارنة بما هو مخطط و  
التعديل اذا لزم الأمر. حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

(خضير محمد ، 2013 : 45 )

يمكن المستثمر من متابعة و معرفة نشاط المؤسسة و كما يساعد على متابعة الظروف  
الاقتصادية و المالية المحيطة، و تقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية و سيولة  
و نشاط و مديونية و توزيعات على سعر السهم.

يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات و فهم التفاعل  
بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم الأوضاع المؤسسات.

(خضير محمد ، 2013 : 49 )

#### ويقوم الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:

- العوامل المؤثرة على المردودية المالية. (الياس ، 2006 : 267 )
  - أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة .
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض و أرباح مدى  
تغطية النشاط للمصاريف العامة. (حمدة ، 2009 : 88 )

## المبحث الثالث

### الجانب التطبيقي

بغرض الاجابة عن الاشكالية الأساسية لهذه الدراسة و اختبار الفرضيات تم استخدام بعض الأدوات الاحصائية و القياسية و المؤشرات المالية و هي كالتالي:

- الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات: تم استخدام جدول حسابات النتائج و الميزانيات لفترة ما بين (2010/2014)

- الأدوات الاحصائية و القياسية: فقد تم استعمال بعض المؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء المالي و المتمثلة في المؤشرات المالية و نسب هيكلية

### المبحث الثاني: تقديم النتائج و مناقشتها

فيما يلي سنقوم بعرض النتائج المتحصل عليها و تأثيراتها على الشركة الوطنية للتأمين

### المطلب الأول: عرض النتائج

في هذا الفرع سنتطرق الى عرض النتائج التي تم التوصل اليها من خلال تطبيق النسب المالية و الهيكلية على القوائم المالية للشركة الوطنية للتأمين.

## الفرع الأول: تحليل نتائج مؤشرات النسب المالية

-معدلات النمو:

القيمة السوقية للأسهم للشركات عينه الدراسة.

	<u>2017</u>	<u>2016</u>	<u>2015</u>	<u>2014</u>	<u>2013</u>
بغداد	152500	227500	292500	387500	515000
تجاري	122500	120000	102500	16500	136800

معدل النمو القيمة السوقية لمصرف بغداد.

	<u>2017</u>	<u>2016</u>	<u>2015</u>	<u>2014</u>	<u>2013</u>
معدل نمو القيمة السوقية اللاحقة / بغداد	-32.9	-22.2	-24.5	-24.8	63.4
تجاري	-32,9	17,1	-32,9	19.5	%8.66

نلاحظ معدل النمو القيمة السوقية للاسهم لمصرف بغداد مرتفع في سنة 2013 اذ بلغ 63.4% لتحقيق في سنة 2014 ليكون (-24.8) ليستمر بالانخفاض في سنة 2016 عند (-22.2) ليستقر في سنة 2017 عند (-32.9) .

\* اما فيما يخص المصرف التجاري العراقي نلاحظ ارتفاع في معدل النمو القيمة السوقية للاسهم للسنة 2013 اذ بلغ (%8.66) ليزداد الارتفاع في سنة 2014 ويكون عند (19.5%) لينخفض بشكل كبير في سنة 2015 اذ بلغ (-32.9%) ليرتفع في سنة 2016 ليكون (17,1%) لينخفض في سنة 2017 ويكون (-32.9%).

التحليل الاحصائي:

- نمو الأصول: نلاحظ ان التمثيل البياني قد سجل معدل 0,084 في سنة 2011، ومن ثم انخفض في سنة 2012 الى 0,023 الا انه عاد ليرتفع الى 0.112 غير انه لم يصمد فقد انخفض مجددا الى اقل نسبة فبلغت 0,012 في سنة 2014

- نمو رقم الاعمال: أما بالنسبة لهذا المعدل فقد سجل التمثيل البياني 0.0808 في سنة 2011 ثم انخفض في سنة 2013 الى -0,089 ، أما في سنة 2013 فقد عاود الارتفاع الى 0.3537 لكنه رجع لينخفض من جديد الى 0.287

- نمو النتيجة الصافية: فقد كانت منخفضة بقيمة -0.193 في سنة 2011 واستمرت في الانخفاض في سنة 2012 وقد سجلت -3.453 أما في سنة 2013 فقد ارتفعت الى 0.943 الا تصمد فقد رجعت لتنخفض الى -0.899 في سنة 2014.



## المصادر

القران الكريم.

اولاً: الكتب و المؤلفات:

1. أحمد نور، أحمد بسيوني، محاسبة المنشآت المالية دار النهضة العربية، بيروت، 1999
2. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي ( دروس و تطبيقات)، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2006
3. بوعلام بوشاشي، المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر 1997
4. جميل احمد توفيق الادارة المالية ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1986
5. سليمان شلاش ، علي البقوم ، سلم العون، العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال ( حالة تطبيقية في شركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي) خلال ( 1997 /2001 )، محلة المنارة ، العدد 1, 2008
6. سليمة طبايبية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية (دراسة حالة في الشركة الوطنية للتأمين) ورقة بحثية، جامعة 08 ماي 1945،
7. غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الإستثمارية الحديثة ، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2000
8. محمد صالح الحناوي، الاداروة المالية و التمويل ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، مصر، 2000 .
9. منير إبراهيم الهندي ، إدارة الأسواق و المنشآت المالية، توزيع منشآت المعارف الإسكندرية، 1999
10. الياس بن ساسي ،يوسف قريشي و التسيير المالي ( الادارة المالية) ، الطبعة الأولى دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006

## ثانياً: الرسائل و الاطاريح:

1. بوربيعة غنية، محددات إختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة الأشغال والتركييب الكهربائي فرع سونلغاز)
2. بوطويل عبد الرؤوف، أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ( دراسة حالة مؤسسة مطحنة القمح الذهبي - مجمع اسعادي - سطيف).
3. حابس ايمان، دور التحليل المالي في منح القروض ( دراسة حالة البنك الوطني الجزائري) ، رسالة لاستكمال شهادة الماستر و تخصص مالية و بنوك، جامعة ورقلة 2010 / 2011
4. خالد حدة، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة ليندغاز رسالة لنيل شهادة الماستر غير منشورة)، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011
5. رسالة لنيل شهادة الماستر ، تخصص مالية و حوكمة الشركات ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013 / 2014
6. رسالة لنيل شهادة الماستر جامعة ورقلة ، 2014 / 2015
7. رسالة لنيل شهادة الماستر قسم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013 / 2014
8. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة جامعة ورقلة 2014 / 2015
9. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر، مالية مؤسسة ، جامعة ورقلة ، 2013 / 2014
11. الزغم سمية، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهاد الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012.
10. زهري عقيلة، أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ( دراسة حالة المديرية الجهوية لتوزيع الوسط سونلغاز بمركز التوزيع الحضري ورقلة) خلال ( 2012 / 2014 ،

11. عيساوي سهام، محددات الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية ( دراسة حالة المؤسسة الوطنية لسونطراك المديرية الجهوية حوض الحمراء) . ( 2003 / 2014 )

12. قوارح فاطمة، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين (دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2010/ 2012 .

13. كانش عبد الصمد، تحليل و تقييم الأدياء المالي لشركات التأمين (دراسة تطبيقية للشركة الوطنية للتأمين) خلال ( 2010 / 2013 )

**الرسائل بالغة الأجنبية:**

1. Issam Dayoub.le rôle de déterminants de la performance financière en assurance (étude sur la sociétés d'assurance française). Gestion et management. Université BOURDEAUX.2014